لقد ترتبت كثير من النتائج الفرعية على هذه المنطلقات التي اعتمدها إبراهيم مصطفى وتركّزت خاصّة على إعادة النظر في بعض الوظائف النحوية التي ميّز بينها القدماء.

- أوّلا: التسوية بين المبتدإ والفاعل في قولك "الحق ظهر" و"ظهر الحق"، وهو قول ينال من تحديد نواة الجملة. ومن أسس تبويبها إلى صنفين: اسمية وفعلية.

- ثانيا: القدح في كلّ المفاعيل، بعد إنكار أن تكون الفتحة علم إعراب.

- ثالثا: إعادة النظر في التوابع: وقد أنكر مفهوم الإتباع كما حدّه النحاة على أساس العمل الإعرابي وأعاد تأويله على أساس المعنى. وبدأ بإخراج باب العطف من التوابع واعتبر هذا الباب نتيجة من نتائج فلسفتهم في العامل وإصرارهم على "أن الفعل لا يعمل إلا رفعا واحدا"[1]. واستدل على ذلك بأمثلة اقتصر فيها على الرفع والإضافة وتجنّب الأمثلة التي يكون فيها المعطوف منصوبا فسهل عليه أن يستنتج أن علامة الرفع أو الجر في المعطوف لا تزيدنا معنى غير كون الاسمين متحدثا عنهما عند الرفع ومضافين عند الجرّ[2].

وبعد أن أخرج العطف صنّف التوابع الباقية (النعت، البدل، والتوكيد، وعطف البيان) صنفين "جعل" المعنى الحكم" في التمييز بينهما.

- الصنف الأوّل لا يتضمن غير النعت، وتكون الكلمة الثانية من الأولى بمنزلة المكمّل للمعنى المتمّم له، حتى لا يفهم المعنى إلا بهما[3] وحكمه أن يكون للاسم الثاني ما للأوّل من إعراب وتعريف وتنكير وتأنيث من حيث اتصل فيهما المعنى. بل من حيث امتزجا هذا الامتزاج...

- الصنف الثاني ويشمل الأقسام التي سماها النحاة بدلا وتوكيدا وعطف بيان، ويختزلها في باب واحد والجامع بينها "أن الكلمة لا تكون من الأولى بمنزلة

---

1 المرجع نفسه ص 117.

2 المرجع نفسه ص 115.

3 المرجع نفسه ص 118.